

Distr.: General  
1 May 2014  
Arabic  
Original: English

# الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

ليبيريا\*

[تاريخ الاستلام: ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤]



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

160614 160614 14-03809 (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	أولاً - معلومات أساسية عن ليبريا
٣	ألف - الجغرافيا
٣	باء - المناخ
٤	جيم - المجموعات الإثنية واللغوية
٤	ثانياً - الخصائص الديمغرافية
٤	ألف - التوزيع الجنساني حسب القطاع
٤	باء - جداول التوزيع الجنساني
٥	جيم - هيكل أعمار السكان
٦	دال - نمو السكان وتوزيعهم
٦	هاء - الهجرة من الأرياف إلى المدن
٦	ثالثاً - النظام السياسي والقانوني
٦	ألف - نظام الحكم
٧	باء - وظائف الحكم
٧	جيم - الإطار القانوني العام
٨	دال - اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان
٨	هاء - حماية حقوق الإنسان
٩	واو - قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥
٩	زاي - تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
١٠	رابعاً - حالة الاقتصاد

## أولاً - معلومات أساسية عن ليبيريا

## ألف - الجغرافيا

١ - تقع ليبيريا على الساحل الغربي من أفريقيا شمالي خط الاستواء، وتحدها غينيا شمالاً، وسيراليون غرباً، وكوت ديفوار شرقاً والمحيط الأطلسي جنوباً. وتغطي مساحتها ١١١ ٣٧٩ كيلومتراً مربعاً وتبلغ كتلتها الأرضية ٩٦ ٣٧٠ كيلومتراً مربعاً. وتغطي المياه مساحة ١٥ ٠٥٠ كيلومتراً مربعاً. ويمتد الخط الساحلي في ليبيريا على مدى ٥٧٩ كيلومتراً. ويُطلُّ الخط الساحلي على المحيط الأطلسي، ويتميز بوجود البحيرات، ومستنقعات المنغروف، والحواحز الرملية التي تودعها الأنهار، وهضبة مُعشبة داخلية تحتل زراعة محدودة. وتضاريس الأرض منبسطة في معظمها إلى متموجة، وأدنى نقطة فيها هي المحيط الأطلسي عند ارتفاع صفر متر، وأعلى نقطة فيها هي جبل ووتيفي في مقاطعة لوفاف، عند ارتفاع ١ ٣٨٠ متراً فوق مستوى سطح البحر. وهناك عدة سلاسل جبلية في ليبيريا.

٢ - وتنمو في ليبيريا نباتات الغابات المدارية المطيرة، وتتكون أساساً من الأشجار البقولية وكمية أصغر من الأشجار المستخدمة لإنتاج الأخشاب، التي تشمل الأنواع التجارية من النياغون، وتيترا، وأبورا، وإيكي، وفراميري، وإيروكو، وليمبالي، وكوزيا، إلى ما ذلك، والتي تُعد مصادر رئيسية للإيرادات. ويوجد في ليبيريا حالياً ٤٠ في المائة من جميع الغابات المدارية القائمة في غرب أفريقيا. والموارد الرئيسية للبلد هي ركاز الحديد، والأخشاب، والماس، والذهب. وتشكل الزراعة جزءاً صغيراً من الصادرات إذ يعتمد البلد على زراعة الكفاف. وهناك مشاكل كبيرة في البلد تتعلق بانعدام الأمن الغذائي. وتستورد ليبيريا حالياً ٦٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية.

## باء - المناخ

٣ - يوجد في ليبيريا موسمان هما موسم المطر وموسم الجفاف. ويمتد موسم المطر عموماً من شهر أيار/مايو حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر، وموسم الجفاف من تشرين الثاني/نوفمبر حتى نيسان/أبريل. وهناك فترات متقطعة من الأمطار الخفيفة والجفاف المعتدل. وعموماً، تتسم درجة الحرارة بطابع مداري رطب وجاف في الأيام الحارة، وبارد باعتدال في الليالي الباردة. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك تحولات دورية في المواسم نتيجة لتغير المناخ. وقد أثرت تلك التحولات على الأنشطة الزراعية إذ بدأ المزارعون مواسم الزراعة في وقت متأخر عما هو معتاد نظراً لفترات الجفاف التي دامت مدة أطول في بعض أنحاء ليبيريا.

## جيم - المجموعات الإثنية واللغوية

٤ - اللغة الرسمية في ليبيريا هي اللغة الإنكليزية. وهناك أيضاً ست عشرة مجموعة لغوية/إثنية رئيسية هي: باسا، بيلي، دهن (جيو)، داي، غباندي، غولا، غريبو، قيسي، كيبلي، كران، كراو (كرو)، لورما، ماندينغو، ماهن (مانو)، مندي، فاي. ويتكلم معظم الليبريين لغة واحدة منها أو أكثر، أو شكلاً من أشكال اللغة المحلية المبسطة (بيدغين) المشتقة من الإنكليزية.

## ثانياً - الخصائص الديمغرافية

٥ - يبلغ عدد السكان في ليبيريا حالياً ٣,٥ ملايين نسمة، مع معدل نمو سنوي قدره ٢,١ في المائة (تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٨). وتبلغ نسبة النساء ٤٩,٤ في المائة من السكان، أي ما يقرب من نصف العدد الإجمالي. وتبلغ نسبة الذكور إلى الإناث ١٠٢,٣.

## ألف - التوزيع الجنساني حسب القطاع

٦ - يُظهر التوزيع الجنساني الحالي حسب القطاع في ليبيريا زيادة عامة، رغم أن الأرقام المتعلقة بالمرأة لا تزال منخفضة في معظم القطاعات. وتحتل المرأة أعلى مرتبة في مجال التجارة غير الرسمية، بنسبة تبلغ ٨٠ في المائة، فيما تبلغ نسبة النساء في مجال الزراعة ٦٠ في المائة. وتحتل المرأة التي تعمل قاضيةً براتب، أدنى المراتب، وتليها المرأة في صفوف القوات المسلحة الليبرية، بنسبة ٠,٧ في المائة و ٣,٨ في المائة على التوالي.

## باء - جداول التوزيع الجنساني

٧ - تبيّن الجداول التالية مشاركة المرأة في القطاعات الرئيسية حسب نوع الجنس عند صياغة هذا التقرير.

### التوزيع الجنساني حسب القطاع في ليبيريا

الاقتصاد	المرأة	الرجل
القطاع الزراعي	٦٠%	٤٠%
العمل في القطاع غير الزراعي	٣٦%	٦٤%
العمل في القطاع الرسمي	٢٤%	٨٦%

## القطاع القانوني والقضائي

الرجل	المرأة	القطاع القانوني والقضائي
٪٦٠	٪٤٠	المحكمة العليا
٪٨٥	٪١٥	القضاة في محاكم الدوائر
٪٩٩,٣	٪٠,٧	القضاة ذوو الرواتب/القضاة معاونون
٪٨٢,٥	٪١٧,٥	الشرطة الوطنية الليبرية
٪٩٦,٢	٪٣,٨	القوات المسلحة الليبرية
٪٧٠	٪٣٠	مكتب الهجرة والتجنس
٪٨٥,٤	٪١٤,٦	مكتب المؤسسات الإصلاحية والتأهيل
الرجل	المرأة	المشاركة السياسية
٪٨٧,٣	٪١٢,٧	الهيئة التشريعية
٪٧٠	٪٣٠	الهيئة التنفيذية (الوزراء في الحكومة)

## جيم - هيكل أعمار السكان

٨ - يبلغ عدد السكان الشباب ما دون سن العشرين في ليبيريا أكثر من نصف العدد الإجمالي للسكان (٥٥,٦ في المائة). وإن ٤٦,٨ في المائة من هذا العدد هم من الأطفال دون سن الخامسة عشرة، في حين أن ١٤,٤ في المائة هم من الأطفال دون سن الخامسة. ويشكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ٩ سنوات ما يقدر بنسبة ٦٦,٥ في المائة من العدد الكلي للأطفال. ويبلغ معدل إعالة الأطفال ٩٤ في المائة ومعدل إعالة كبار السن ٦,٩ في المائة، مما يجعل معدل الإعالة الكلي بنسبة ١٠٠,٩ في المائة. وهذا يعني أن مقابل كل ١٠٠ شخص من البالغين في سن العمل هناك حوالي ١٠٠,٩ شخص يتعين إعالتهم اقتصادياً واجتماعياً.

٩ - وسعيًا إلى الحد من ارتفاع معدل النمو المبيّن أعلاه، وضعت الحكومة عدة عمليات للتدخل. وأصبحت خدمات تنظيم الأسرة ميسرة على الصعيد الوطني، وأنشأت الحكومة نظام التعليم الابتدائي المجاني وقدمت المنح الدراسية للحد من معدل النمو السكاني وزيادة فرص الانتفاع بالتعليم. ووفّرت الحكومة أيضاً المعونة الزراعية مثل البذور والأدوات للمزارعين من أجل زيادة الغلة الزراعية، وشرعت في خطة مركزة لإيجاد فرص العمل من خلال إنشاء امتيازات في مجالي الزراعة والتعدين.

## دال - نمو السكان وتوزيعهم

١٠ - لم يطرأ أي تغيير على المعلومات المتعلقة بالديناميات السكانية منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وحالياً، يتم إجراء تعداد وطني كل عشر سنوات، ومن المتوقع إجراء التعداد المقبل في عام ٢٠١٦. بيد أن معدل النمو إنما ينجم عن عوامل الخصوبة العالية البالغة ٥,٢ في المائة على الصعيد الوطني، والنسبة الكبيرة للنساء في سن الإنجاب، وقلة استخدام وسائل منع الحمل، وممارسات تعدد الزوجات. ويبلغ متوسط حجم الأسرة ٥,٢ أشخاص.

## هاء - الهجرة من الأرياف إلى المدن

١١ - استمرت زيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن خلال السنوات العشر الماضية نظراً لقلّة توافر فرص كسب الرزق في المناطق الريفية، والسعي إلى إيجاد فرص عمل، بل والبحث عن فرص أفضل في المناطق الحضرية. ويؤدي ارتفاع النمو السكاني في المناطق الحضرية إلى ازدياد الفقر والأنشطة الإجرامية، وتكاثر الأحياء الفقيرة واشتداد حالة الانحلال. كما أنه يقوّض الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

١٢ - ويواكب ذلك ارتفاع معدل البطالة في المناطق الحضرية مما يخلق تهديدات أمنية. ولم تُسفر المحاولات الأخيرة لتغيير هذا الاتجاه، المتمثلة في إتاحة فرص عمل في المناطق الريفية عن طريق منح الامتيازات، عن نتائج هامة نتيجةً لبروز مشاكل جديدة متعلقة باستخدام الأراضي وحقوق المجتمعات المحلية.

## ثالثاً - النظام السياسي والقانوني

١٣ - يرقى التاريخ السياسي الليبري المدوّن إلى عام ١٨٢٢ حين وصلت مجموعة من الرقيق الأمريكيين السود الحرّين، تموّهاً جمعية الاستيطان الأمريكية، إلى الشواطئ الليبرية بحثاً عن مأوى ومكان للسكن. وفي عام ١٨٤٧، أعلنت ليبريا استقلالها واعتمدت دستوراً جديداً وأقامت رموزاً وطنية. وفي عام ١٨٤٨، تم التصديق على الدستور الليبري وإجراء أول انتخابات في الجمهورية الجديدة.

## ألف - نظام الحكم

١٤ - اعتمدت ليبريا شكل الحكم الجمهوري القائم على ثلاثة فروع مستقلة هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وليبريا هي دولة مركزية بنظام متعدد الأحزاب. وينص الدستور الليبري على أن "الشعب هو مصدر جميع السلطات وتقوم جميع

الحكومات لمصلحته“ (المادة ١ من الدستور الليبري). ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة. ويمارس الرئيس السلطة التنفيذية. وتُسند السلطة التشريعية إلى مجلسي الهيئة التشريعية، أي مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وتُسند السلطة القضائية إلى جهاز القضاء. والفروع الثلاثة للحكم متساوية من حيث المركز بيد أنها منفصلة ومتميزة.

١٥ - ومن الناحية الإدارية، ينقسم البلد إلى ١٥ جزءاً سياسياً تُعرف بالمقاطعات. ويرأس المقاطعات مديرون يمثلون الرئيس مباشرةً. وتنقسم المقاطعات إلى مناطق إدارية يرأسها مفوضو المناطق الذين يساعدون المديرين في أعمالهم. وتُسند السلطات بالترتيب التنازلي إلى كل من مفوضي المناطق، والزعماء السياسيين الإقليميين، ورؤساء البلديات والعشائر. ويرأس المدن عُمَد المدن بينما يرأس البلديات مفوضو البلديات. والهيكَل المعتمد هو الهيكَل البلدي.

## باء - وظائف الحكم

١٦ - تسنُّ الهيئة التشريعية القوانين، ويقوم الجهاز القضائي بتفسير القانون، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ القانون. ويتألف الفرع التشريعي للحكم من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويرأس مجلس النواب رئيس يتولى رئاسة الوظائف المسندة إلى المجلس، ويرأس مجلس الشيوخ نائب رئيس الجمهورية الذي يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ. وفي غياب نائب رئيس الجمهورية، يترأس مجلس الشيوخ رئيس مؤقت. ويُنتخب أعضاء مجلس الشيوخ لفترة ولاية مدتها تسع سنوات، في حين أن أعضاء مجلس النواب يُنتخبون لفترة ولاية مدتها ست سنوات. وهم مؤهلون لخلافة أنفسهم لفترة أخرى إذا ما أعيد انتخابهم في دوائريهم الانتخابية. وتقوم هذه الدوائر على مقاطعات انتخابية تحددها الاعتبارات السكانية والسياسية. وتنص القوانين الانتخابية في ليبيريا على أن يكون هناك اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ لكل مقاطعة، واثنان من النواب كحدِّ أدنى للمقاطعات التي يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة.

١٧ - ويرأس الفرع التنفيذي للحكم رئيس الجمهورية. ويُنتخب الرئيس ونائب الرئيس لفترة ولاية مدتها ست سنوات، وهما مؤهلان لخلافة نفسيهما لولاية أخرى فقط. والسلطة التنفيذية موزعة بين الوزارات والوكالات الحكومية على الصعيد الوطني. ويرأس هذه الوزارات والوكالات وزراء يساعدون الرئيس ونائب الرئيس في إدارة شؤون الدولة.

## جيم - الإطار القانوني العام

١٨ - يرأس السلطة القضائية في ليبيريا رئيس القضاة والقضاة معاونون الذين يتولون إدارة أعلى محكمة في البلد، وهي المحكمة العليا. وتتألف السلطة القضائية من المحاكم الفرعية

الأخرى مثل محاكم الدوائر، والمحكمة الجنائية، ومحاكم الصلح، ومحاكم الأحداث، ومحاكم العدل، ومحاكم السلام. وتفصل السلطة القضائية في جميع القضايا.

١٩ - ومن الناحية الإدارية، يرأس النظام القضائي وزير العدل، وهو النائب العام ورئيس هيئة الأمن المشترك. وتضم هيئة الأمن المشترك جميع الأجهزة الأمنية في البلد، من قبيل وزارتي الدفاع والأمن الوطني، ووكالة الأمن الوطني، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتكفل هيئة الأمن المشترك معاملة عادلة ومتساوية ومتسمة بالشفافية بمقتضى القانون.

٢٠ - وتُفاضي وزارة العدل جميع القضايا التي تكون الحكومة طرفاً فيها. ويُشرف وزير العدل على الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، ودائرة الإطفاء الوطنية، ونظام المؤسسات الإصلاحية الذي يشمل برنامج إعادة تأهيل السجناء. وتضطلع الوزارة والوكالات الفرعية التابعة لها بإنفاذ القانون وحماية الأرواح والممتلكات، وحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية للسكان الذين يقيمون داخل الحدود الإقليمية لليبيريا.

#### دال - اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان

٢١ - أنشئت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب قانون صادر في عام ٢٠٠٥. وهي كيان مستقل مكلف بمسؤوليات كفالة حماية حقوق الإنسان للمواطنين والأجانب المقيمين في ليبريا. وتستخدم سبل الانتصاف المتمثلة في أوامر الإحضار أمام المحكمة وأوامر الامتثال والحظر. كما أنها تكفل تنفيذ جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها ليبريا، بما يشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٧ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

#### هاء - حماية حقوق الإنسان

٢٢ - سعياً إلى كفالة زيادة تعزيز وحماية حقوق المرأة، أنشأت الحكومة وحدات معينة بحقوق الإنسان داخل وزارات العدل والشؤون الجنسانية والتنمية. والدور الذي تضطلع به وحدة حقوق الإنسان في وزارة العدل هو التحقيق في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، واتخاذ التدابير المناسبة و/أو التوصية بالملاحقة القضائية، أو العمل مع السلطة القضائية ورصد التقدم المحرز في القضايا عبر نظام العدالة الجنائية. وتقدم هذه الوحدة أيضاً تقارير عن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات التي تتعلق بحقوق الإنسان. وتضطلع شعبة



حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية بالمسؤولية عن كفالة تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل.

#### واو - قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥

٢٣ - شاركت المرأة الليبرية على نحو فعال في إنهاء الحرب الأهلية في ليبيريا. ومنذ ذلك الحين، جرى الاعتراف بالإسهامات الإيجابية للمرأة في حفظ السلام والمسائل الأمنية. وتقوم ليبيريا حالياً ببناء قدرة المرأة على العمل في القطاع الأمني.

٢٤ - وتوفر خطة العمل الوطنية الليبرية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥، التي تغطي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، إطاراً لتعزيز وتطوير الحماية والاستجابة والسياسات الوقائية والآليات والبرامج والإجراءات اللازمة لضمان الأمن للنساء والفتيات، سواء على الصعيد الشخصي أو على الصعيد الوطني، وتعزيز حقوقهن الإنسانية. كما تنص على وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الرامية إلى تمكين النساء والفتيات من المشاركة على نحو كامل وفعال في عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار والإنعاش والتنمية على جميع المستويات في ليبيريا، بما في ذلك اتخاذ القرارات.

٢٥ - وتهدف خطة العمل أيضاً إلى تعزيز التنسيق والاتساق في أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ليبيريا بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، تتمثل المجالات العملية المحددة في الحماية والوقاية والمشاركة والتمكين والترويج.

#### زاي - تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

٢٦ - في عام ٢٠١٠، أنشئت لجنة من لجان رعاية الطفل، تتألف من ٦١٣ عضواً في سبع مقاطعات. وتساعد هذه اللجان في رصد انتهاكات حقوق الطفل على مستوى المجتمعات المحلية والتحقيق فيها والإبلاغ عنها. وقد جرى تدريب ٢٥ من المشرفين في لجان رعاية الطفل والمرشدين الاجتماعيين على مسائل حماية الطفل. وسيواصل هؤلاء المرشدون الاجتماعيون ولجان رعاية الطفل تدريب مختلف لجان رعاية الطفل في المقاطعات السبع. وتواصل حكومة ليبيريا إشراك جميع أصحاب المصلحة في حماية الأطفال. ويلقى إشراك الأطفال أنفسهم دعماً من الجمعيات المعنية بالأطفال على الصعيد الوطني. وقد أسهمت هذه الهياكل في النهوض بالدعوة إلى حماية حقوق الطفل في جميع أنحاء البلد.

٢٧ - وتوفر وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية أيضا خدمات المشورة والوساطة من أجل معالجة حالات عدم استمرار الدعم. وتعالج هذه الخدمات مسائل عدم توافر الدعم للأطفال الذين يهمل آباؤهم مسؤولياتهم الأبوية تجاههم.

٢٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت الهيئة التشريعية الوطنية قانون الطفل الذي يمنح الأطفال الحق في تعزيز حقوقهم والمشاركة فيها وحمايتهم إلى أقصى حد ممكن. ويتمثل العامل الأساسي الذي ينظم القانون في أن مصلحة الطفل هي الاعتبار الأسمى. ويشمل القانون حق الطفل في التعليم، والرعاية الصحية، والغذاء والماء الكافيين، والمأوى، والملبس، والتعبير والحصول على المعلومات، والحماية من العمل الضار والاعتداء والاستغلال، والحماية من المشاركة في النزاعات المسلحة. كما يحدد حقوق وواجبات الوالدين بشأن أطفالهم.

#### رابعاً - حالة الاقتصاد

٢٩ - كان النمو الاقتصادي لليبيريا في مرحلة ما بعد الحرب مطرداً في عام ٢٠١٢، حيث بلغ النمو المقدر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٨,٩ في المائة. وسُجلت في عام ٢٠١٢ أول صادرات ركاز الحديد، وزيادة في أنشطة التشييد، وأداء قوي في مجال الخدمات. ومن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، وبنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، تدعمه في ذلك زيادة التوسع في مجال ركاز الحديد والاستثمار المباشر الأجنبي المتعلق بالامتيازات. وما زالت التوقعات الاقتصادية في ليبيريا تخضع للتقلبات في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بصادراتها الرئيسية، وهي المطاط وركاز الحديد. ويمكن للانخفاض المحتمل في حجم كلٍّ من الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الخارجية، فضلاً عن المنازعات المحتملة من جانب السكان المتضررين من المشاريع، أن تؤثر أيضاً على الأداء الاقتصادي. وبلغت نسبة تضخم الأسعار الاستهلاكية مستوى معتدلاً قدره ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٢، ويُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار الأغذية والوقود على الصعيد العالمي.

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شرعت ليبيريا في خطة العمل من أجل التغيير، وهي ثاني استراتيجية تضعها للحد من الفقر. وترمي هذه الخطة إلى إزالة القيود الرئيسية المتعلقة بالهياكل الأساسية في مجالات الطاقة والطرق والموانئ، وإلى دعم الشباب وبناء القدرات. وقد حصلت الحكومة على التمويل اللازم لإصلاح محطة "ماونت كوفي" لتوليد الطاقة الكهربائية، التي يمكن أن تبدأ العمل في نهاية عام ٢٠١٥ من أجل معالجة النقص الكبير في الطاقة في البلد. والغرض من هذه الخطة أيضاً هو تحسين الوضع الاقتصادي لليبيريين ليصل إلى مستوى بلدان الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠. ويُتوقع من ذلك الحد من الفقر

بصورة ملموسة بالنظر إلى أن ٧٠ في المائة من الليبريين يعيشون الآن بأقل من دولارين في اليوم. (خطة العمل من أجل التغيير، ٢٠١٢). وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، حدد مشروع القانون الجديد لتوفير العمل اللائق الحد الأدنى للأجر اليومي لخدم المنازل بمبلغ ٦,٧٥ دولارات من دولارات الولايات المتحدة، أي ١٨٠ دولارا شهريا، مما يمثل زيادة بنحو ٤٠٠ في المائة.

٣١ - وما زال للموارد الطبيعية الدور الرائد في اقتصاد ليبيريا. ويمثل ركاز الحديد والمطاط والأخشاب الصادرات الأساسية، فيما يتيح قطاعا النفط وزيت النخيل إمكانيات كبيرة. وقد خضعت إدارة هذه الموارد للتدقيق في العام الماضي. وأدت إساءة استخدام تراخيص الاستغلال الخاص في قطاع الغابات إلى إسناد عقود تشمل ربع مساحة أراضي ليبيريا إلى شركات أجنبية لا تخضع سوى للقليل من الرقابة. كما أدت المنازعات المتعلقة بامتلاك الأراضي إلى إبطاء الزراعة في قطاع زيت النخيل، وكانت الحاجة إلى إصلاح مؤسسات قطاع النفط وراء حجب الاكتشافات النفطية الجديدة.

٣٢ - وينبغي أن تعزز الاستثمارات في مجالي الطاقة والنقل الروابط القائمة بين القطاع الخاص وقطاع الموارد الطبيعية في ليبيريا، وأن تؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الإنتاجية وإمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى معظم الأسر المعيشية المقيمة في المناطق الريفية والتي تعمل في الزراعة الصغيرة النطاق.

٣٣ - ويمكن أن تسفر اتفاقات منح الامتيازات عن إتاحة ما يصل إلى ١٠٠.٠٠٠ فرصة عمل محلية على مدى ١٠ سنوات، ولكن هذا لن يترك سوى أثر محدود على عدد الشباب الذين ينضمون إلى القوة العاملة كل سنة، والبالغ عددهم ٥٠.٠٠٠ شاب. ومن شأن زيادة إيجاد فرص العمل أن تساعد على تقليل خطر عدم الاستقرار. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن العديد من الامتيازات ما زالت تواجه صعوبات من جراء ردود فعل السكان المحليين بشأن عدم مشاركتهم وعدم توافر موافقتهم المسبقة المستتيرة عند قيام الحكومة بمنح هذه الامتيازات.

#### وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية

٣٤ - تواصل حكومة ليبيريا تعزيز السياسات والبرامج وسنّ التشريعات لكفالة المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع. وتعدّ وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، التي أنشئت في عام ٢٠٠١، الآلية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وحقوق الطفل في ليبيريا. وهي تقدم المشورة إلى حكومة ليبيريا بشأن جميع المسائل التي تؤثر في النساء والأطفال

ومسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والتشريعات الحكومية وتخصيص الموارد العامة.

٣٥ - وتقوم الوزارة أيضا بأنشطة الرصد وتقديم التقارير إلى الحكومة عن أثر السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالمرأة والطفل، بالإضافة إلى تقديم توصيات بشأن التدابير المناسبة التي ينبغي اتخاذها لتعبئة جهود المرأة وإدماجها على قدم المساواة بوصفها شريكة للرجل في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في ليبريا.

٣٦ - وتمشيا مع دستور ليبريا الذي يكفل الحريات الأساسية لجميع المواطنين الليبريين بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العقيدة أو الأصل أو الانتساب القبلي، فإن سياسات وبرامج حكومة ليبريا تعكس التزامها بالمساواة بين الجنسين والإنصاف. ومما يدل على ذلك ما جاء في استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والسياسة الجنسانية لليبريا لعام ٢٠٠٩، والسياسة الجنسانية للشرطة الوطنية الليبرية، وسياسة الصحة العقلية لعام ٢٠٠٩، وخطة العمل من أجل التغيير لعام ٢٠١٢، والاستراتيجية الوطنية الاستشرافية لعام ٢٠٣٠.